

STATE OF KUWAIT  
THE CONSTITUTIONAL COURT

دَرْجَةِ الْكُوَيْتِ  
الْمَحْكَمَةُ الدَّسْتُورِيَّةُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِاسْمِ صَاحِبِ السَّمْوِ أَمِيرِ الْكُوَيْتِ  
الشَّيْخِ نَوَافِ الْأَحْمَدِ الْجَابِرِ الصَّبَاحِ  
**الْمَحْكَمَةُ الدَّسْتُورِيَّةُ**

بِالْجَلْسَةِ الْمُنْعَدَّةِ عَلَيْنَا بِالْمَحْكَمَةِ بِتَارِيخِ ١٩ مِنْ رَجَبِ ١٤٤٢ هـ الْمُوَافِقِ ٣ مِنْ مَارْسِ ٢٠٢١ م  
بِرَئَاسَةِ السَّيِّدِ الْمُسْتَشَارِ / مُحَمَّدُ جَامِسُ بْنُ نَاجِيِّ  
رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ  
وَعَضُوَيْهِ السَّادَةِ الْمُسْتَشَارِينَ / فَؤَادُ خَالِدُ الزُّوبِيُّ وَعَادِلُ عَلَى الْبَحْوَةِ  
وَصَالِحُ خَلِيفَهُ الْمَرِيشَيُّ وَعَدَالِرَحْمَنُ مَشَارِيُّ الدَّارِميُّ  
وَحُضَرَ السَّيِّدُ / يُوسُفُ أَحْمَدُ مَعْرُوفِيُّ أَمِينُ سَرِّ الْجَلْسَةِ

صَدِرَ الْحُكْمُ الْآتَى :

فِي الطَّعْنِ الْمُقِيدِ فِي سُجْلِ الْمَحْكَمَةِ الدَّسْتُورِيَّةِ بِرَقْمِ (١٢) لِسَنَةِ ٢٠٢٠ .

\* طَعُونٌ خَاصَّةً بِاِنتِخَابَاتِ مَجْلِسِ الأَمَّةِ عَامَ ٢٠٢٠ \*

الْمَرْفُوعُ مِنْ :

عَدَالِرَحْمَنُ مَشَارِيُّ الدَّارِميُّ

ضَدَ :

وَزِيرُ الدَّاخِلِيَّةِ بِصَفَتِهِ

الْوَقَائِعِ

حِيثُ إِنْ حَاصِلَ الْوَقَائِعُ - حَسْبَمَا يَبْيَنُ مِنَ الْأُوراقِ - أَنَّ الطَّاعِنَ (عَدَالِرَحْمَنَ  
عَدَالِرَحْمَنَ الْمَنْعِي) قَدَمَ طَلَباً أَوْدَعَ إِدَارَةُ كِتَابِ هَذِهِ الْمَحْكَمَةِ بِتَارِيخِ ٢٠/١٢/٢٠٢٠، طَالِبًا  
فِيهِ إِبْطَالَ عَمَلِيَّةِ الْإِنْتِخَابِ الَّتِي أُجْرِيَتْ بِتَارِيخِ ٥/١٢/٢٠٢٠ فِي الدَّائِرَةِ (الْتَّغْيِيَّةِ)، بِمَقْوِلَةِ





STATE OF KUWAIT  
THE CONSTITUTIONAL COURT



الدُّولَةُ الْكُوَيْتِيَّةُ  
الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

أنه كان مرشحاً في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٥ في هذه الدائرة، وأنه فوجئ بعدم الالتزام بالاسم الذي اختاره عند ترشيحه وهو (عبدالله عبدالرزاق المنيع) الذي عُرف واشتهر به في دائرته الانتخابية، إذ أثبت اسمه في ورقة الانتخاب (عبدالله عبدالرزاق عبدالله عبدالعزيز عبدالله المنيع) وهو اسم سداسي طويل، دون إخباره بذلك على خلاف ما تم قيده في إيصال استلام طلب الترشيح من وزارة الداخلية، وهو مما أثر على عدد الأصوات التي حصل عليها وتسبب ذلك في إخفاقه في الفوز في هذه الانتخابات، بسبب معرفة الناخبين للاسم الثلاثي وعدم معرفتهم بالاسم السداسي، هو ما حدا به إلى إقامة طعن الماثل، بطلب سالف البيان.

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة الدستورية برقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠، وجرى إعلانه إلى وزير الداخلية بصفته.

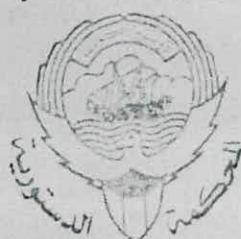
وقد نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر الجلسات، وقدم ممثل إدارة الفتوى والتشريع مذكرة بدفع الحكومة طلب فيها الحكم بعدم قبول الطعن، وقررت المحكمة بجلسة ٢٠٢١/٢/٩ إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.

### الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولات .

لما كان مفاد المادة (٩) من لائحة المحكمة الدستورية أن الطعن على انتخابات مجلس الأمة يرفع بطلب يقدم إلى إدارة كتاب هذه المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من إعلان نتيجة الانتخاب، ويجب أن يشتمل الطلب على بيان أسباب الطعن، وأن يشفع

بالمستندات المؤيدة له.



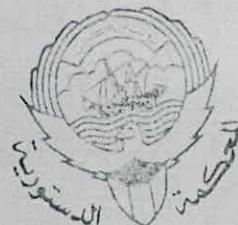


وكان الطاعن قد بنى طعنه على مجرد الزعم بأنه قد أخفق بالفوز في انتخابات هذه الدائرة وعزى ذلك إلى أنه قد تم إثبات اسمه في ورقة الانتخاب بالاسم السادس مما أثر على عدد الأصوات التي حصل عليها بسبب معرفة الناخبين اسمه الثلاثي، وعدم معرفتهم اسمه السادس، دون أن يعزز طلبه ببيان وافٍ بأسباب طعنه سوى هذا الادعاء وحده، وهو أمر غير كافٍ في حد ذاته لتحديد نطاق طعنه وأبعاده ومدى انعكاس أثره على عملية الانتخاب في دائنته، كما لم يشفع طلبه بأي مستندات مؤيدة له، أو يقدم أي برهان أو أي سند يمكن التعويل عليه لقبول طعنه، ومن ثم يتquin القضاء بعدم قبول الطعن.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم قبول الطعن.

رئيس المحكمة



أمين سر الجلسة